

النص الدستوري والممارسة التاريخية – فريدريك أنجلز

فريدريك أنجلز

١٨٤٤

ترجمة: سعيد العليمي

• فورفارتس عدد ٧٥، ١٨ سبتمبر، ١٨٤٤

طورنا في المقال السابق معايير تقييم الوضع الراهن للامبراطورية البريطانية في تاريخ الحضارة، وقدمنا الوقائع المتصلة التي تتعلق بتطور الامة الانجليزية بالقدر الذي كانت فيه لازمة لهذا الغرض ولكنها قلما عرفت في القارة الاوروبية، وبعد ان بررنا هكذا فرضياتنا الاولية، يمكن لنا الآن ان ننطلق بدون لغط اضافي نحو موضوع بحثنا.

لقد كان وضع انجلترا حتى الآن مرغوبا فيه من كل امم اوروبا، وهو كذلك بالفعل لمن يقتصر على السطح ويلاحظ فقط بعيني السياسي. بريطانيا هي امبراطورية من نوع ما هو ممكن اليوم، مثلها في ذلك مثل كل الامبراطوريات من الناحية الجوهرية، لأن امبراطوريتي الاسكندر وقيصر مثلنا ايضا مثل الامبراطورية البريطانية، حكم الامم المتحضرة على البرابرة والمستعمرات (سيدرك القارئ من مثل هذه التعبيرات التي قد تشي بنزعة مركزية اوروبية ان انجلز كان في طور التشكل الفكري انذاك – المترجم). ولا يمكن لبلد من البلدان ان يرقى لمستوى انجلترا في القوة والثروة، وهذه القوة والثروة لا ترقد في يدي مستبد فرد، كما كان الحال في روما، ولكنها تخص القسم المتعلم من الامة. ان الخوف من الاستبداد والصراع ضد سلطة التاج انتهى منذ مائة عام مضى، ومما لا ينكر ان انجلترا هي اكثر البلدان حرية في العالم، وبمعنى آخر الاقل في عدم الحرية، ولا استثنى شمال امريكا، وعلى ذلك فان الانجليزي المتعلم يتمتع بدرجة من الاستقلال الداخلي لا يمكن لمواطن فرنسي ناهيك عن الالمانى ان يتبجح بها. النشاط السياسي، الصحافة الحرة، التفوق البحري والصناعة الهائلة التي تملكها انجلترا قد طورت تماما الطاقة الكامنة في الشخصية القومية، الضفر بين القوة الاشد حزما والتروي الاشد هدوءا، وذلك تقريبا في كل فرد حتى انه بشأن هذا الجانب ايضا فان امم القارة تتخلف بلانهاية وراء الانجليزي. ان تاريخ الجيش البريطاني والبحرية يمثل

سلسلة من الانتصارات الباهرة، بينما نادرا ما شهدت إنجلترا عدوا على شواطئها على مدى الثماني مائة عام الاخيرة، ومكانة ادبها لا يمكن ان ينافسها الا ادب اليونان القديم والمانيا، لقد ابرزت إنجلترا اسمين عظيمين على الاقل – بيكون ولوك في الفلسفة، و ما لا يحصى في العلوم التجريبية، واذا كانت المسألة هي اية امة قد قدمت الكثير، فلا احد يمكن ان ينكر ان الانجليز هم هذه الامة.

هناك اشياء يمكن لانجلترا ان تفخر بها، وهي تتفوق بها على الالمان والفرنسيين، وقد عدتها هنا في البداية، حتى يمكن للالمان الطيبون ان يقتنعوا “بعدم تحيزي” منذ البداية، لانني اعرف تماما انه في المانيا من المقبول تماما اطلاق تصريحات متهورة عن الالمان اكثر من أي امة اخرى. واذا ما تحدثنا بصفة عامة، فان الاشياء التي عدتها للتو تشكل كامل موضوع هذا الادب، الهائل للغاية ومع ذلك غير المنتج بما لاحد له وغير الضروري، الذي تمخض عن إنجلترا في القارة. لم يتراءى لاحد ان يستقصى طبيعة التاريخ الانجليزي والطابع القومي الانجليزي، وكم هو تافه كل الانتاج الادبي حول إنجلترا، وهذا ما تكشفه حقيقة بسيطة وهي ان كتاب السيد راوهر التافه عن إنجلترا {إنجلترا في عام ١٨٣٥} لازال وفقا لأفضل معلوماتي يعد الافضل في موضوعه حتى الان.

ما دامت إنجلترا قد جرى النظر اليها حتى الان من الناحية السياسية، فدعونا نبداً بذلك. دعونا نفحص الدستور البريطاني، الذي اعتبره التوري “اكثر منتجات العقل البريطاني كمالاً”، ودعونا كتحيز آخر للسياسي، ان ننطلق حالياً مما هو تجريبي تماماً.

التقدير المعتدل للجمال النوعي للدستور البريطاني الذي تطور “تاريخياً”، هذا يعني بلغة المانية واضحة ان الاساس القديم الذي خلقته ثورة ١٦٨٨ قد حفظ، وهذا الاساس، كما يسمونه، قد بنى عليه فيما بعد. وسوف نرى حالاً اية سمات اكتسبها الدستور نتيجة لذلك، ولبرهنة فان مقارنة بسيطة بين الانجليزي في ١٦٨٨ مع الانجليزي في ١٨٤٤ قد تكفي لتبرهن على ان وجود اساس دستوري متطابق لكليهما هو بطبيعته عبث واستحالة. حتى اذا تغاضينا عن التقدم العام للحضارة، فان الطابع السياسي للامة وحده مختلف تماماً عما كان عندئذ. كان قانون الدعاوى المتطابقة، قانون الضبط والاحضار، وقانون الحقوق اجراءات قام بها الويج انبعثت من ضعف وهزيمة التوري في هذا الوقت وقد وجهت ضد هؤلاء التوري، بمعنى آخر، ضد الملكية المطلقة والكاثوليكية المكشوفة او المستورة {٢٠٧} ولكن خلال الخمسين سنة التالية اختفى التوري القدام وتبنى خلفائهم المبادئ التي كانت حتى حينها ملكية الويج، ومنذ ان صعد جورج الاول الى العرش، فان التوري الكاثوليك

الملكيين قد اصبحوا ارستقراطية، حزب الكنيسة الاعلى، ومنذ الثورة الفرنسية، التي ايقظتهم اولا فان المبادئ الايجابية للنزعة التورية قد تبخرت بشكل متزايد وتحولت الى "نزعة محافظة" مجردة، الدفاع المكشوف الغافل عن الوضع القائم – وبالفعل فحتى هذه المرحلة قد خلفوها وراء ظهورهم بالفعل. وقد قررت التورية من خلال السير روبرت ببيل ان تعترف بالتغير، وقد ادركت انه لا يمكن الدفاع عن الدستور، وانه يقدم تنازلات ليبقى ببساطة البنية المتداعية لاطول فترة ممكنة.

لقد عاين الويج تطورا مهما مماثلا، لقد ظهر حزب ديموقراطي جديد، ومع ذلك فلزال يفترض في اساس ١٦٨٨ ان يكون ملائما لعام ١٨٤٤! والان فان النتيجة التي لا يمكن تفاديها لهذا "التطور التاريخي" هو ان التناقضات الداخلية التي تمثل الملامح المميزة للملكية الدستورية والتي عرضت بما يكفي حتى في الزمن الذي كانت فيه الفلسفة الالمانية لازالت تحمل وجهة نظر جمهورية – ان هذه التناقضات تكتسى باشد اشكالها تطرفا في الملكية الانجليزية الحديثة. وفي الواقع فان الملكية الدستورية الانجليزية هي ذروة الملكية الدستورية بوصفها كذلك، انها الدولة الوحيدة التي لها، بقدر ما يمكن لذلك ان يكون ممكنا في الوقت الراهن، ارستقراطية حقيقية بالميلاد حفظت مراكزها بالتوازي مع وعى عام عالي التطور نسبيا، وعلى ذلك يوجد ثالث السلطة التشريعية بالفعل الذي استعيد في القارة بشكل اصطناعي وابقى عليه بصعوبة فحسب.

اذا كان جوهر الدولة، مثل جوهر الدين، هو خوف البشرية من ذاتها (يلاحظ في متن المقالات بعض المفاهيم والتعابير المثالية وترجع لعدم اكتمال انجلز النظري ماديا وجدليا وقت الكتابة – المترجم)، فان هذا الخوف يصل اعلى درجاته في الملكية الدستورية، وخاصة الانجليزية. ان تجربة ثلاثة الاف عام لم تجعل البشر اكثر حكمة وانما على العكس جعلتهم اكثر تشوشا واكثر تحيزا، لقد جعلتهم مجانيين، ونتيجة هذا الجنون هو الوضع السياسي الراهن في انجلترا. ان الملكية المحضة توقظ الارهاب – ويفكر الناس في الاستبدادين الشرقي والروماني. الارستقراطية المحضة لم تعد مخيفة – العوام في روما واقطاع القرون الوسطى، نبلاء فينيسيا وجنوه لم يكونوا سدى. والديموقراطية افزع من كليهما، ماريوس وسولا، كرومويل وروبسبير، الرأسان الملطخان بالدم لملكين، قوائم الابعاد و الدكتاتورية تتكلم بصوت عال بما يكفي عن "فظائع" الديموقراطية. اصف الى ذلك، فمن المعروف بصفة عامة انه لا شكل من هذه الاشكال قد كان قادرا على البقاء ابدا لوقت طويل. فما كان يتعين عمله؟ بدلا من الانطلاق في مسار مستقيم، وبدلا من ان نخلص الى عدم كمال وبالاحرى لا انسانية كل اشكال الدولة ان الدولة ذاتها هي سبب كل هذه التجليات غير الانسانية وانها هي نفسها غير انسانية، بدلا من ذلك ارتاح الناس

لوجهة النظر التي تقول بأن اللا اخلاقية ترتبط فقط بأشكال خاصة للدولة، استنتجوا من المقدمات الانفة ان نتيجة ثلاث عوامل لا اخلاقية يمكن ان تكون نتاجا اخلاقيا، وخلقوا الملكية الدستورية.

ان البديهية الاولى للملكية الدستورية هي توازن السلطات، وهذه البديهية هي التعبير الاكثر اكتمالا عن خوف البشرية من ذاتها (!!! - المترجم). وليس قصدي ان اعلق على هذه اللاعقلانية العبثية وعلى الافتقار للعملية في هذه البديهية، فاني سوف افحص هنا فحسب ما اذا كانت تنطبق على الدستور الانجليزي، و كما وعدت، فسوف التزم تحديدا بالوقائع التجريبية، الى الحد الذي ستكون فيه بالفعل غزيرة حتى بالنسبة لسياسيين التجريبيين. ومن ثم لن اتناول الدستور الانجليزي كما يرد في تعليقات بلاكستون {و. بلاكستون، تعليقات على قوانين ودستور انجلترا} او في خيالات لولم {دستور انجلترا} او السلسلة الطويلة من التشريعات المؤسسة من العهد الاعظم {الماجنا كارتا} الى قانون الاصلاح، ولكن كما هو في الواقع. {٢٠٨}

اولا، العنصر الملكي. كل امرئ يعرف المغزى الفعلي للعاهل الملك في انجلترا، ذكرا كان ام انثى. ان سلطة الملك مختزلة عمليا الى الصفر، واذا كانت الحالة، المشهورة على نطاق العالم اجمع، في حاجة لأى برهان اضافي، فان حقيقة ان النضال الكلى ضد التاج قد توقف منذ ما يزيد على مائة عام مضت حتى ان الشارتيون الديموقراطيون الراديكاليون يعرفون انه من الافضل ان يقضوا وقتهم في اشياء اخرى غير هذا الصراع، لابد ان يشكل دليلا كافيا. ماذا يعترى ان هذا القسم الثالث من السلطة التشريعية الذى يخول في النظرية للتاج؟ مع ذلك - في هذا، يصل الخوف الى مداه - فان الدستور لا يمكن ان يحيا بدون الملكية. ازيلوا التاج، "القمة الذاتية" وسوف تتداعى سقوطا كامل البنية المصطنعة. ان الدستور الانجليزي بمثابة هرم مقلوب، والقمة هي في نفس الوقت القاعدة ويقدر ما اصبح العنصر الملكى اقل اهمية في الواقع، بقدر ما اصبح اكثر اهمية للمواطن الانجليزي. لا يحدث في أي مكان، كما نعرف جميعا، ان توقر شخصية غير حاكمة اكثر مما في انجلترا. وتتفوق الصحافة الانجليزية على الالمانية لمدى بعيد في الخنوع العبودي. ولكن عبادة الملك الكريهة هذه بوصفها كذلك، وتوقير فكرة خاوية - او بالاحرى ليس فكرة وانما كلمة "ملك" مفرغة من كل مضمون، هي ذروة الملكية، تماما مثل توقير كلمة "اله" التي هي ذروة الدين. ان كلمة "ملك" هي جوهر الدولة، مثل كلمة "اله" التي هي جوهر الدين، رغم انه ليس لأى من الكلمتين معنى على الاطلاق. الشئ الجوهرى بشأنهما معا هو التأكد من ان الشئ الاساسي، اى الانسان، الذي يقف وراء هذه الكلمات، لا يناقش.

ثم العنصر الارستقراطي. وهو يصيب نجاحا قليلا اكثر من التاج على الاقل في النطاق الذي خول له في الدستور. اذا كانت السخرية التي اهيلت بشكل مستمر على مجلس اللوردات لأكثر من مائة عام مضت قد اصبحت تدريجيا جزءا من الرأي العام لحد بعيد حتى ان هذا الفرع من السلطة التشريعية يعتبر بصفة عامة موثلا لرجال الدولة المتقاعدين ويقدم لطبقة النبلاء كاهانة من قبل أي من ليس عضوا قديما تماما بعد في مجلس العموم، سيمكن له ان يتصور بسهولة بأي جدارة تمسك ثاني السلطات السياسية التي اسسها الدستور. في الواقع فان فعالية اللوردات في المجلس الاعلى قد قلصت الى حد باتت فيه مجرد شكليات فارغة، ترتقى نادرا فحسب كنوع من قوة القصور الذاتي كما بدا خلال وزارة الويج عام ١٨٣٠ حتى ١٨٤٠ - وحتى عندئذ لم يكن اللوردات اقوياء بذاتهم بما فيه الكفاية وانما من خلال التوري، الحزب الذين يشكلوا ممثليه الحقيقيين، ومجلس اللوردات، ويفترض ان تكون ميزته الاساسية في النظرية الدستورية حقيقة انه مستقل عن التاج والشعب بنفس القدر، بيد انه في الواقع معتمد على حزب، أي، حالة الرأي العام، وايضا على التاج، نظرا لحقه في صنع نبلاء. وبقدر ما كان المجلس الاعلى ضعيفا، بقدر ما كان مركزه اثبت في الرأي العام. الاحزاب الدستورية، التوري، الويج والراديكاليون ينقبضون برعب مماثل من فكرة الغاء هذه الشكلية الخاوية، ولا يذهب الراديكاليون ابعد من ان يلاحظوا ان اللوردات، بوصفهم السلطة الوحيدة في الدستور التي لا يحق لأحد مساءلتها، يمثلون شذوذا ومن ثم فينبغي ان يحل محل النبلاء بالوراثة نبلاء بالانتخاب. مرة اخرى انه الخوف من الانسانية (!!!) - المترجم) الذي يبقى هذه الصيغة الخاوية، والراديكاليون الذين يطالبون بأساس ديموقراطي لمجلس العموم، يعايشون هذا الخوف لمدى ابعد من الحزبين الأخيرين من خلال محاولة دفع نسمات حياة جديدة في مجلس اللوردات العتيق البالي بحقنه بدم شعبي، حتى لا يتم هجره كلية. اما الميثاقيون فلديهم فكرة افضل عما ينبغي ان يفعلوه، انهم يعرفون انه قبل هجوم ديموقراطي من مجلس العموم، فان كامل البنية العفنة، التاج، اللوردات، وما الى ذلك، يجب ان تنهار طوعا، وبخلاف الراديكاليين فانهم لا يقلقون بشأن اصلاح طبقة النبلاء.

ومثلما نمى توقير التاج بالتناسب مع نقصان سلطة التاج، فهكذا كلما سمت الارستقراطية عاليا في التقدير الشعبي كلما تدهور النفوذ السياسي لمجلس اللوردات. ليست المسألة في ان اكثر الشكليات مهانة من العصر الاقطاعي قد استبقيت، حتى ان اعضاء في مجلس العموم حينما يظهرون بصفتهم الرسمية امام اللوردات عليهم ان يقفوا وقبعاتهم في ايديهم امام اللوردات الجالسون والمرتدون

لقبعتهم وأن الطريقة الرسمية لمخاطبة احد النبلاء هي "لعل هذا يسعد سيادتكم"، الخ وأسوأ شئ في كل هذه الشكليات هو انها تعبر بالفعل عن الرأي العام، الذي يعتبر اللورد كائنا من نوع اعلى ويكن احتراما للانساب والالاقاب الطنانة، وتذكارات العائلة القديمة، الخ، الامر البغيض لنا ويثير غثياننا نحن القاريين بوصف ذلك عبادة للتاج. في هذا الجانب من الشخصية الانجليزية ايضا فان لدينا نفس التوقير لكلمة خاوية لا معنى لها، المختلة تماما، الفكرة الثابتة وهي ان امة عظي، والجنس البشري والكون، لا يمكن ان يعيش بغير كلمة "ارستقراطية".

لكل هذا، فلارستقراطية رغم ذلك نفوذ هام في الواقع، ولكن مثلما ان سلطة التاج هي سلطة الوزراء، بمعنى آخر، سلطة ممثلي الاغلبية في مجلس العموم، وبذلك، اتخذت منعطفا مختلفا عما قصده الدستور، فكذلك فان سلطة الارستقراطية تكمن في شئ مختلف تماما عن حقها الوراثي في مقعد في السلطة التشريعية. الارستقراطية قوية بسبب اقطاعها الشاسعة، وثروتها بصفة عامة، وهي تشارك هذه السلطة مع الاثرياء الآخرين غير الارستقراطيين، ان سلطة اللوردات فعالة ليس في مجلس اللوردات ولكن في مجلس العموم، وهذا يصل بنا الى مكون السلطة التشريعية ويفترض وفقا للدستور ان تمثل العنصر الديموقراطي.

• فورفارتس عدد رقم ٧٦، ٢١ سبتمبر، ١٨٤٤

اذا كان التاج ومجلس اللوردات عاجزان، يترتب على ذلك ان كل السلطة يجب ان تتركز في مجلس العموم، وهذا هو الحال. وفي الواقع فانه يشرع القوانين ويطبقها من خلال الوزراء، الذين لا يشكلون سوى لجنة من المجلس. حيث ان المجلس كلى القدرة على هذا النحو، فقد كان لانجلترا ان تكون ديموقراطية محضة، حتى لو كان الفرعان الآخرا من السلطة التشريعية يستمران في الوجود، مادام العنصر الديموقراطي كان ديموقراطيا بالفعل. ولكن لا مشاحة في ذلك. لم تتأثر التنظيمات المحلية تماما بالتسوية الدستورية بعد ثورة ١٦٨٨، المدن، البلديات والدوائر الانتخابية التي كان لها قبلا حق ان ترسل عضوا احتفظت به، ولم يكن هذا الحق بأي حال احد "حقوق الانسان العامة" الديموقراطية، وانما امتيازا اقطاعيا كلية، منح بشكل متأخر في ظل حكم اليزابيث بشكل تحكمي تماما بنعمة وفضل التاج لمدن عديدة لم تمثل قبلا. حتى الطابع التمثيلي الذي حازته الانتخابات الى مجلس العموم اصلا، قد فقدت خلال "التطور التاريخي". ان تكوين مجلس العموم القديم معروف جيدا. في المدن كانت عودة عضو ما اما في ايدي فرد او مؤسسة حصرية تختار اعضاءها، وبلدات قليلة كانت مفتوحة، بمعنى آخر، لها جمهور

ناخبين كبير لحد بعيد، وهنا دفعت اشد الرشاوى صفاقة لبقايا التمثيل الحقيقي. كانت البلدات المغلقة في اغلب الاحوال في يد فرد واحد، عادة لورد، وفي الدوائر الانتخابية اضهد كبار ملاك الارض الاقوياء اي اثاره حرة عفوية قد تكون بين الناس، الذين كانوا جامدين سياسيا. لم يكن مجلس العموم القديم اكثر من مؤسسة قروسطية مستقلة عن الشعب، نروة الحق "التاريخي"، الذي لا يقدر على تقديم برهان عقلي واحد حقيقي او ظاهر على وجوده، يقوم متحديا كل عقل وعليه منكرا في ١٧٩٤ من خلال لجنته انه كان مجلسا للممثلين وان انجلترا كانت دولة تمثيلية. {التقرير الثانى للجنة السرية، التي احيلت اليها الاوراق في رسالة صاحب الجلالة في ١٢ مايو ١٧٩٤، قد سلمت (تقرير حول جمعيات لندن الثورية، لندن. ١٧٩٤) ص ٦٨ وما يتبعها - ملاحظة من انجلز} في مقارنة مع دستور كهذا، فان نظرية الحكومة التمثيلية، حتى التي تقوم على ملكية دستورية عادية مع مجلس مندوبين لا بد انها قد ظهرت ثورية باقتدار وتستحق اللوم، والتوري من ثم كانوا محقين تماما حينما وصفوا قانون الاصلاح بوصفه اجراء يتعارض تماما مع روح وحرف الدستور والذي قوض الدستور. قانون الاصلاح، على اي حال، شق طريقه، ومهمتنا الان ان نرى ما الذى صنعه بالدستور الانجليزي خاصة في مجلس العموم. في المحل الاول، فان شروط انتخاب الاعضاء في الريف قد ظلت كما هي تماما. الاعضاء هنا غالبا على وجه الحصر مزارعين مستأجرين حصرا، وهم معتمدون كليا على مالك ارضهم مادام الاخير لا تربطه علاقات تعاقدية معهم، ويمكن له في اي وقت ان ينهى الايجار. واعضاء المقاطعات (في معارضتهم مع اهل المدن) يبقون، كما كانوا قبلا مندوبي ملاك الارض، ما دامت ازمنا الاضطراب الاعظم فقط كما في عام ١٨٣١ {٢٠٩} هي التي جرؤ المزارعون المستأجرون فيها ان يصوتوا ضد ملاك الارض.. وبالفعل، فان قانون الاصلاح قد زاد حدة الشر فحسب، مدام قد زاد عدد سكان البلاد. من اعضاء المائتين اثنين وخمسين مقاطعة، يمكن للتوري نتيجة لذلك ان يعتمدوا على الاقل على مائتين، الا حين يكون هناك اضطراب عام وسط المزارعين المستأجرين الذين قد يجعلون اي تدخل لملاك الارض غير حكيم. ادخل التمثيل في المدينة، من الناحية الشكلية على الاقل، وكل رجل يشغل منزلا قيمته الايجارية السنوية عشر جنيها استرلينية على الاقل وضرائب مباشرة (معدل متدن، الخ) نال صوتا. ويعني هذا ان اغلبية ضخمة من الطبقات العاملة قد استبعدت، لأنه في المحل الاول فمن الطبيعي ان المتزوج فقط هو الذى يسكن في منازل منفصلة، وحتى لو كان عددا له وزنه من هذه المنازل ذو ايجار سنوي قدره عشر جنيها استرلينية، فان كل شاغليها يتفادون دفع الضرائب المباشرة ومن ثم فهم ليسوا ناخبين. حق الاقتراع العام كما روجه الشارتيون سوف يزيد ثلاثة اضعاف عدد الاشخاص الذين يحق لهم التصويت. وهكذا فان المدن في

ايدي الطبقة الوسطى، وهذا بدوره في المدن الاصغر لطالما يعتمد مباشرة او غير مباشرة على ملاك الارض، من خلال المزارعين المستأجرين، الذين يمثلون العملاء الرئيسيون للتجار او الحرفيين. في المدن الكبرى فحسب تحقق الطبقة الوسطى بالفعل نوعا من السيادة، وفي مدن المصانع الاصغر، خاصة في لانكشير، التي تفتقر فيها الطبقة الوسطى لعدد ذو وزن والريفيون لنفوذ ذو وزن، حيث وعلى ذلك فحتى لأقلية الطبقة العاملة اثر حاسم على الناتج، يقارب التمثيل الوهمي التمثيل الحقيقي في بعض المعايير. هذه المدن، على سبيل المثال، اشتون، اولدهام، روشديل، بولتون الخ، ارسلت نتيجة لذلك على سبيل الحصر تقريبا راديكاليين الى البرلمان. في هذه الاماكن، مثلما في كل مدن المصانع عامة، فان توسيعا لحق الاقتراع وفق المبادئ الشارتية سوف يمكن هذا الحزب من ان يحوز اغلبية الاصوات. وبغض النظر عن هذه التأثيرات المتنوعة وشديدة التعقيد من الناحية العملية، فان تأثيرات محلية متنوعة ايضا يمكن الشعور بها، واخيرا، هناك تأثير له وزن هائل - وهو الرشوة. في المقال الاول من السلسلة الراهنة، سبق لنا ان ذكرنا ان مجلس العموم، من خلال لجنة الرشوة، اعلن انه انتخب بالرشوة، وان توماس دونكومب العضو الشارتي النافذ، اخبر مجلس العموم منذ زمن طويل بصراحة انه ما من عضو في المجلس بكامله، بما فيه شخصه، يمكن ان يدعي انه حصل على مقعده بالتصويت الحر في المقاطعات بدون رشوة. {٢١٠} الصيف الماضي، اعلن ريتشارد كوبدن عضو مخزن الميناء وقائد اتحاد مناهضة قانون الحبوب، في اجتماع عام في مانشستر ان الرشوة قد وصلت الى نسب غير مسبوقة، وانه في نادى التوري بكارلتون ونادى الاصلاح الليبرالي في لندن ان تمثيل المدن قد ارسى على اعلى مزاييد، وان هذه الاندية قد تصرفت بوصفها مقاولين - من اجل بضع جنيهات يمكن ان نضمن لك مركزا معيننا الخ - وفوق كل هذا لا يجب ان ننسى الطريقة الدقيقة التي تجرى بها الانتخابات، السكر العام الذي تطرح اثناءه الاصوات، الحانات العامة حيث يصبح المصوتون سكرانين على حساب المرشحين، الفوضى، الشجار، صراخ الجمهور في حجيرات الاقتراع واضعين بذلك اللمسات النهائية على خواء التمثيل الساري لمدة ٧ سنوات.

• فورفارتس عدد رقم ٧٧، ٢٥ سبتمبر ١٨٤٤

لقد رأينا ان التاج ومجلس اللوردات قد فقدوا اهميتهما، كما رأينا كيف يتم اختيار مجلس العموم شديد القوة، والسؤال الان: من اذن يحكم انجلترا بالفعل؟ الملكية (الخاصة) تحكم. تمكن الملكية الارستقراطية من ان تسيطر على اختيار المندوبين

للمناطق الريفية والمدن الصغيرة، وتمكن الملكية التجار والمصنعين من ان يختاروا اعضاء المدن الكبرى ولمدى معين اعضاء المدن الصغرى، الملكية تجعل في مستطاعهم زيادة نفوذهم بواسطة الرشوة. ان حكم الملكية الخاصة معترف به في قانون الاصلاح بنصاب الملكية الذى ادخل فيه. والى المدى الذى تشكل فيه الملكية والنفوذ الذى تصفيه الملكية جوهر الطبقة الوسطى، ومن ثم الى المدى الذى تعبئ فيه الارستقراطية ملكيتها لتؤثر على الانتخابات ومن ثم فلا تتصرف كارستقراطية ولكن تضع نفسها على مستوى واحد مع الطبقة الوسطى، والى المدى الذى يكون فيه نفوذ الطبقة الوسطى الفعلية اجمالا ذو وزن اعظم من نفوذ الارستقراطية، الى هذا المدى تحكم الطبقة الوسطى بالفعل. ولكن كيف ولماذا تحكم؟ لأن الناس لم يفهموا بالفعل بعد طبيعة الملكية لأنهم بصفة عامة – على الاقل في الريف – لازالوا موتى ثقافيا ومن ثم يتحملون طغيان الملكية. من المعترف به ان انجلترا ديموقراطية، ولكن بنفس الطريقة التي بها روسيا ديموقراطية، حيث يحكم الناس وهم غير عالمين في كل مكان، والحكومة في كل دولة ليست شيئا سوى تعبير آخر عن مستوى تعليم الناس. (!!! – المترجم)

سوف يكون من الصعب ان نعود ادراجنا من ممارسة الدستور الانجليزي الى نظريته. حيث تقوم هناك افطع التناقضات بين النظرية والممارسة، فالاثان بعيدان كل منهما عن الآخر الى الحد الذى لم يعد فيه بينهما اي تشابه. من ناحية هناك ثالث السلطة التشريعية – من ناحية اخرى طغيان الطبقة الوسطى، من ناحية هناك نظام المجلسين – من ناحية اخرى مجلس العموم شديد القوة، من ناحية هناك الامتياز الملكي – من ناحية اخرى حكومة مختارة من قبل مجلس العموم، من ناحية هناك مجلس لوردات مستقل مع مشرعين بالوراثة – من ناحية اخرى مكان للاعضاء القدامى في مجلس العموم. كان على كل المكونات الثلاثة للسلطة التشريعية ان يسلم سلطته لعنصر اخر: التاج للوزراء، بمعنى آخر لاغلبية مجلس العموم، اللوردات لحزب التوري، اي، لعنصر شعبي، وللوزراء الذين يخلقون النبلاء، بمعنى آخر، اساسا الى عنصر شعبي ايضا، والعموم الى الطبقة الوسطى، او، والذى يعتبر نفس الشئ، الى الناس الذين لم يبلغوا سن الرشد سياسيا. في الواقع فان الدستور الانجليزي قد كف عن الوجود تماما، ان كامل عملية التشريع المرهقة هي بمثابة مهزلة، لقد اصبح التناقض بين النظرية والممارسة غاية في السطوع حتى انه ليس من الممكن ان يتواصل لفترة طويلة، وحتى لو ظهر ان حيوية هذا الدستور المؤلم قد زادت لحد ما بتحرر الكاثوليك {٢١١} وهم من سيكون لدينا سبب للحديث عنهم في المستقبل، وبالاصلاح البرلماني والبلدي، هذه الاجراءات – التي هي ذاتها بمثابة اعتراف بأن الامل في حفظ الدستور قد جرى التخلي عنه –

تدخل فيها عناصر تناقض بلا جدال المبادئ الجوهرية للدستور وهكذا تمعن في تجسيد التنازع بجعل النظرية تناقض نفسها.

لقد رأينا ان تنظيم السلطات في الدستور الانجليزي يعتمد كلية على الخوف (!!!) - المترجم). وهذا الخوف حتى اكثر وضوحا في القواعد التي يتواصل بها التشريع، اي بما يسمى لوائح برلمانية (او اوامر ثابتة - المترجم). يجب على كل قانون ان يخضع لثلاث قراءات في كل من المجلسين، وبفواصل معروفة، وبعد القراءة الاولى يحال الى لجنة تناقشه تفصيلا، وفي الاحوال التي تكون له بعض الاهمية، يصبح المجلس كله لجنة ليناقتش القانون ثم يعين مقررا، الذي يقدم فيما بعد بكل جلال تقريراً حوله لنفس المجلس الذي ناقش القانون. ونقول عرضا اليس هذا اكثر الامثلة مهابة على وجود "المتعالى فى المحايث والمحايت فى المتعالى" الامر الذي يمكن ان يطمح له اى هيجلى؟ "ان المعرفة التى لمجلس العموم عن اللجنة هي المعرفة التي للجنة عن نفسها"، والمقرر هو "التجسيد المطلق للوسيط، الذي يتطابق فيه الاثنان". وهكذا يناقتش كل قانون ثمان مرات قبل ان يتمكن من تلقي التصديق الملكي. مرة اخرى انه بالطبع الخوف من الانسانية الذي يكمن تحت هذا الاجراء العبثى. انهم يدركون ان التقدم هو جوهر الانسانية ولكن لا يملكون الشجاعة لأن يعلنوا التقدم بصراحة، انهم يصدرن القوانين التي يفترض ان لها صلاحية مطلقة والتي تضع من ثم عوائق امام التقدم، وبالاحتفاظ بحق تعديل القوانين، يسمح للتقدم الذي انكروه في التو ان يعود ثانية من الباب الخلفى. ولكن لا بد ان ينتبه الى عدم الانطلاق سريعا جدا، والا تكون هناك عجلة مغالى فيها! التقدم شئ ثوري، و خطير، ومن ثم يجب ان يكون هناك كايح قوى فوقه، قبل ان يقرروا الاعتراف به عليهم ان يتأملوا الامر ثمان مرات. ولكن هذا الخوف، وهو بغير جدوى في حد ذاته، ويثبت فقط ان هؤلاء الذين يملأهم ليسوا بعد، احرارا حقيقيين، يميل الى ان يؤدى لادخال اجراءات غير سليمة. وبدلا من ضمان فحص شامل للقوانين، تصبح القراءة المتكررة لها زائفة تماما في الممارسة العملية ومجرد امر شكلي. يتركز الجدل الاساسي عادة في القراءة الاولى او الثانية، واحيانا ايضا في المناظرات في اللجان، وفقا لما يناسب المعارضة اكثر. ان عدم جدوى تعدد المناظرات هذا يصبح واضحا حينما نعتبر ان مصير كل قانون قد تقرر بالفعل في البداية، وحين لا يتقرر، فان المناظرة لا تتعلق بالقانون المحدد وانما بوجود وزارة. ان حاصل كل هذه التصرفات الغريبة، التي تتكرر ثمانى مرات، ليست هكذا مناقشة أهدأ في المجلس نفسه، وانما شئ مختلف تماما الذي لم يكن بأي حال قصد هؤلاء الذين ادخلوا هذه التصرفات الغريبة. الطبيعة المتطاولة للتداولات تعطى الرأي العام وقتا لتشكيل رأى حول الاجراء المقترح واذا ما كانت هناك حاجة فيمكن معارضته بواسطة

الاجتماعات والالتماسات، وغالبا- كما حدث العام الماضي في حالة قانون التعليم للسير جيمس جراهام - ما تلقى النجاح. ولكن هذا كما قلنا، لم يكن الغرض الاصيلي ويمكن ان يتحقق بشكل اشد بساطة.

بينما نحن الان منشغلون باللوائح البرلمانية (الاورامr الثابتة)، يمكن لنا ان نذكر بضع نقاط اضافية وهى تشى بالخوف الذى يمثل جزءا من الدستور الانجليزي والطابع المشترك الاصيلي لمجلس العموم. ليست المناظرات في مجلس العموم عامة، والدخول امتياز لا يؤمن عادة الا بأوامر مكتوبة من احد الاعضاء. وفي الاحوال التي تكون فيها انقسامات تخلي الشرفات، وبالرغم من هذه السرية العبثية، فلطالما واجه المجلس معارضة ضارية في الغاءها، مع ان اسماء الاعضاء الذين صوتوا مع اوضد تكون منشورة في اليوم التالي في جميع الصحف. لم يكن الاعضاء الراديكاليون قادرين ابدأ على الحصول على موافقة لنشر المحاضر الاصلية - منذ اسبوعين رفض طلب بهذا الصدد {٢١٢} - ونتيجة لذلك فان طابع التقارير البرلمانية التي تظهر في الصحافة مسؤل وحده عن مضمونها ويمكن ان يقاضي، وفقا للقانون حتى بواسطة الحكومة، لأن نشر البيانات الافتراضية من قبل أي احد يشعر (شخصا ما) انه اهين بسبب ملاحظة من عضو في البرلمان، بينما من اقترى محمى من أي ملاحقة قانونية بسبب حصانته البرلمانية. هذه وجملة من المسائل الاخرى في اللوائح البرلمانية تظهر الطابع الحصري المناهض للشعب الذى يكتسى به البرلمان حتى بعد اصلاحه، والعناد الذى يتمسك به مجلس العموم بهذه العادات يظهر في غاية الوضوح انه ليس لديه رغبة في ان يحول نفسه من هيئة مشتركة صاحبة امتياز الى مجلس من ممثلي الشعب.

• فورفارتس عدد رقم ٧٨، ٢٨ سبتمبر، ١٨٤٤

دليل آخر على هذا هو الامتياز الذى يتمتع به البرلمان، الوضع الاستثنائي لأعضاءه ازاء البلاط وحق مجلس العموم في تقرير اجراء القبض على من يرغب. لقد استهدف بصفة اصلية التعديت التي يقوم بها التاج، الذى حرم منذ هذا الوقت من كل سلطته وهذا الامتياز قد استخدم في الازمنة الحديثة ضد الشعب فقط. في ١٧٧١ غضب المجلس من غطرسة الصحف التي نشرت مداولاته، الامر الذى كان بعد كل شئ من حق المجلس نفسه فقط ان يفعله، وحاول ان يضع نهاية لهذه الغطرسة باعتقال الطابعين ثم الرسميين الذين اطلقوا هؤلاء الطابعين. بالطبع لم يكن هذا امرا ناجحا، ولكن المحاولة تبين طبيعة الامتيازات التي يتمتع بها المجلس،

ويظهر فشله انه حتى مجلس العموم، رغم كونه يعلو على الشعب، يعتمد رغم ذلك على الاخير، بمعنى اخر، ان مجلس العموم لا يحكم هو الاخر.

في بلد تشكل "المسيحية فيه جزءا لا يتجزأ من قوانين البلاد" فان الكنيسة القائمة هي بالضرورة جزء من الدستور. وفقا لدستورها فان انجلترا بصفة اساسية هي دولة مسيحية، بالفعل دولة مسيحية تامة التطور وقوية، وتمتزج الدولة والكنيسة تماما الواحدة مع الاخرى حتى لا يمكن فصلهما. هذه الوحدة بين الكنيسة والدولة يمكن ان توجد على أي حال في طائفة مسيحية واحدة، على حساب اقضاء كل الطوائف الاخرى، وهذه الطوائف التي جرى اقضاؤها هي من ثم بالطبع توصم بأنها هرطقية وهي ضحية الاضطهاد السياسي والديني. هذا هو الحال في انجلترا. وهكذا فقد رميت هذه الطوائف كلها معا بوصفها فئة واحدة، واستبعدت، بوصفها من غير الممثلين او المنشقين، من أي اشتراك في الدولة، ضيقوا، وقيدوا في عباداتهم واضطهدوا بقوانين العقوبات، كلما اعلنوا بحماية اشد انهم ضد وحدة الكنيسة والدولة، كلما جرى الدفاع عن هذه الوحدة بعنف اشد من قبل الحزب الحاكم ورفعت لمرتبة شأنها حيوية للدولة. حينما كانت الدولة المسيحية في انجلترا لازالت في ايام ذروتها، كان اضطهاد المنشقين وبالخاص الكاثوليك من ثم حدثا يوميا اضطهادا كان باعتراف الجميع اقل عنفا ولكن اكثر شمولاً وتلاحقا من اضطهاد القرون الوسطى. توقف المرض عن ان يكون حادا واصبح مزمنا، الانفجارات المفاجئة المتعطشة للدماء للغضب المعادي للكاثوليك قد تحولت الى حساب سياسي بارد سعى لاستئصال البدعة بطريقة انعم ولكن بضغط متواصل. تم تحويل الاضطهاد الى المجال الدنيوي ومن ثم اصبح من الاصعب احتماله. عدم الاعتقاد في المقالات التسع والثلاثون {٢١٣} لم تعد هرطقة، بدلا من ذلك اعتبروها جريمة ضد الدولة. ولكن تقدم التاريخ لم يكن ليتوقف، التعارض بين تشريع ١٦٨٨ والرأي العام كما وجد في ١٨٢٨ كان عظيما جدا حتى انه في السنة الاخيرة وجد مجلس العموم نفسه مضطرا لأن يلغى اشد القوانين قمعا ضد المنشقين. الغي قانون الدعاوى المتطابقة والمواد الدينية في قانون الشركات {٢١٤}، وتحرر الكاثوليك عقب ذلك في العام التالي رغم معارضة التوري الضارية. التوري انصار الدستور، كانوا مصيبيين تماما في معارضتهم حيث ان احدا من الاحزاب الليبرالية، ولا حتى الراديكالية هاجمت الدستور ذاته. كان على الدستور ان يبقى الاساس لهم ايضا، وعلى اساس الدستور فقط كان التوري متسقين. لقد ادركوا، وقالوا كذلك، ان الاجراءات الأنفة سوف تؤدي بشكل حتمي لانهاية الكنيسة الانجيليكانية وبالضرورة لانهاية الدستور ايضا، وان اعطاء المنشقين الحقوق المدنية سوف يعنى تدميرا واقعيا للكنيسة الانجيليكانية والمصادقة على الهجمات على الكنيسة

الانجيليكانية، وانه لعدم اتساق خطير نحو الدولة نفسها ان تسمح لكاثوليكي بنصيب في الادارة والتشريع مادام يعترف بسلطة البابا على سلطة الدولة. ولم يتمكن الليبراليون من الاجابة على حججهم، مع ذلك، فقد اتخذ التحرر طريقه ونبوءات التوري تبدأ في التحقق بالفعل.

وهكذا فبهذه الطريقة اصبحت الكنيسة الانجيليكانية اسما فارغا وتختلف الآن فقط عن الطوائف الاخرى بميزة الثلاث مليون جنيه استرليني التي تسحبها كل عام وبعض الامتيازات الصغيرة التي تكفى لتعزيز النضال ضدها. من ضمنها المحاكم الكنسية التي يمارس فيها الاسقف الانجيليكاني اختصاصا مفردا ولكن غير هام بالمرّة والذي يكمن اضطهاده في تكاليف الاجراء القانوني بصفة خاصة، وهناك ايضا رسوم الكنائس المحلية التي تستخدم لصيانة الابنية المتاحة لاستخدام الكنيسة القائمة، ويدخل المنشقون تحت ولاية هذه المحاكم وهم ملزمون بالمثل بدفع هذه الرسوم.

ولكن لم يكن فقط التشريع ضد الكنيسة وانما ايضا التشريع لصالح الكنيسة هو ما اسهم باتجاه جعلها اسما خاويا. وقد كانت كنيسة ايرلندا دائما مجرد اسم، كنيسة مؤسسة تماما او حكومية، مراتبية كاملة من كبير الاساقفة نزولا الى الكاهن، لا تفتقر الى شئ سوى المجمع، والتي تتمثل وظيفتها في الوعظ، والصلاة وانشاد الابتهالات للمقاعد الخشبية الخاوية. كنيسة انجلترا لها جمهورها، هذا حقيقي، رغم انها ايضا، خاصة في ويلز ومقاطعات المصنع قد ازاحت الى حد بعيد من قبل المنشقين، ولكن قلما يتعب الوعاظ الذين يتقاضون اجورا جيدة انفسهم بشأن رعيتهم. اذا رغبت في ان تتلف سمعة زمرة من الكهنة وتتسبب في سقوطها، ادفع لها جيدا، هذا ما يقوله بنتام، والكنيستين الانجليزية والاييرلندية تشهدان على حقيقة هذا التصريح. في ريف ومدن انجلترا ما من شئ مكروه ومحتقراكثر من الناس من قس كنيسة انجلترا. وفي حالة شعب تقى مثل الشعب الانجليزي، فان هذا يعنى شيئا بالفعل.

من الواضح بذاته انه كلما اصبحت اسم الكنيسة الانجيليكانية اكثر خواء وبلا معنى، كلما ارتبط بها بشكل اشد تمسكا الحزب المحافظ وبالتأكيد الحزب الدستوري المعزز، ان فصل الكنيسة عن الدولة يمكن ان يسيل دموع حتى اللورد جون رسل، ومن الواضح بذاته ايضا انه حينما يصير الاسم اشد خواء، يصير اشد فظاظة ويشعر بها حتى تصبح اضطهاديته اشد. والكنيسة الايرلندية بصفة خاصة، لانها الاكثر تفاهة، فهي تحظى بكراهية اكثر، ولا غرض لها سوى ان تزيد مرارة

الشعب، سوى ان تذكرهم بأنهم شعب خاضع يكرههم المنتصر على دينه ومؤسساته.

وعلى ذلك فان انجلترا الان على عتبة تحول من دولة مسيحية محددة الى غير محددة، الى دولة تؤسس ليس على طائفة واحدة محددة وانما على مسيحية غير محددة، اداة لكل الطوائف القائمة. من الطبيعي ان تدافع الدولة القديمة المحددة المسيحية عن نفسها ضد عدم الاعتقاد، ويعاقب عليه قانون الردة لعام ١٦٩٩ حتى بفقدان الحقوق المدنية السلبية وبالسجن، وهذا القانون لم يلغى ابداء، ولكنه لم يعد يطبق ابداء. قانون آخر اصله من ازمنا اليزابيث، ينص على ان أي احد لا يتمكن من التواجد في الكنيسة يوم الاحد دون عذر مقبول (ان لم اكن مخطئا، حتى الكنيسة الاسقفية البروتستانتية قد وضعت، لأن اليزابيث لم تعترف لاية كنائس منشقة بان تدفع لحضورها بغرامة او بالسجن). وفي الريف لازال هذا القانون يطبق مرارا، وحتى هنا، في لانكشير المتحضرة، وهي على مبعده بضع ساعات من مانشستر هناك بعض قضاة سلام متعصبون – مثل السيد جيبسون، وهو عضو عن مانشستر قد زعموا من اسبوعين في مجلس العموم {٢١٦} – انه قد حكم على عدد كبير من الناس، احيانا حتى بست اسابيع في السجن، لانهم لم يتمكنوا من الحضور الى الكنيسة. على أي حال فان القوانين الاساسية ضد الكفر هي تلك التي تجرد احدا من حقه في القسم اذا لم يكن يؤمن بالله او بالثواب او العقاب في الآخرة، وجعل التجديف على الله جريمة يعاقب عليها. التجديف هو أي شئ يهدف لاذراء الانجيل او الديانة المسيحية، وكذلك الانكار المباشر لوجود الله: عقوبة هذا هي السجن – عادة لمدة عام مع الغرامة.

• فورفارتس عدد رقم ٨٠، ٥ اكتوبر، ١٨٤٤

ولكن الدولة المسيحية غير المحددة تتجه نحو السقوط ايضا، حتى قبل ان يعترف بها رسميا بواسطة التشريع. ان قانون الردة هو، كما قلنا انفا، مهجور بشكل كامل، وفرض حضور الكنيسة بات ايضا عتيقا بالمثل وينفذ في احوال استثنائية فقط، وقانون الردة ايضا بدأ – والفضل يعود لعدم هئية الاشتراكيين الانجليز وخاصة ريتشارد كارليل – في ان يكون عتيقا ويطبق هنا او هناك فقط خصوصا في المقاطعات المتعصبة مثل ادنبره، وحتى يجرى تجنب رفض القسم حيث يكون ذلك ممكنا. لقد اصبح الحزب المسيحي غاية في الضعف حتى انه هو نفسه يدرك ان اعمالا دقيقة لهذه القوانين سوف يتمخض عنه ابطالها قبل ان يمضي وقت طويل، وهو يفضل من ثم ان يكون سلبييا حتى يبقى سيف ديموقليس التشريع المسيحي معلقا

على الأقل على رؤوس غير المؤمنين وربما يستمر لأن يكون فعالا بوصفه تهديدا ومطهرا.

بمعزل عن المؤسسات السياسية بالمعنى الدقيق التي قيمناها حتى الآن، هناك عدة امور اخرى يمكن ادراجها ضمن دائرة الدستور. لقد كان هناك اغفال لحقوق المواطن، ضمن الدستور لحد بعيد، اذا ما تحدثنا بدقة، ليس للفرد حق في انجلترا. توجد هذه الحقوق اما خلال العرف او بفضل المكانة الاجتماعية التي ليست مرتبطة تماما بالدستور. وسوف نرى كيف نشأ هذا الانفصال الغريب، لأننا سوف ننطلق الآن في نقد لهذه الحقوق.

الاول يتعلق بحق كل انسان في ان ينشر اراءه بدون عائق ودون اذن مسبق من الحكومة - حرية الصحافة. اذا اخذناها بصفة اجمالية فمن الحقيقي انه ما من مكان توجد فيه حرية الصحافة بشكل اكثر توسعا مما في انجلترا، ومع ذلك فان هذه الحرية هنا لازالت محدودة للغاية. لاتزال قوانين السب والقذف، والخيانة العظمى، وقانون التجديف (العيب في الذات الالهية وازدراء المقدسات - المترجم) تثقل على الصحافة، واذا كانت الصحافة نادرا ما تقمع فان هذا لا يرجع الى القانون وانما لخوف الحكومة من عدم الشعبية التي لا يمكن تفاديها والتي سوف تترتب على قمع الصحافة. ترتكب الصحافة الانجليزية لكل الاحزاب انتهاكات صحفية كل يوم، ضد الحكومة وضد الافراد، لكنهم يسمحون لها ان تمر بدون عواقب، حتى يمكن شن حملة محاكمة سياسية، وهنا توظف المناسبة للتعامل مع الصحافة كذلك. هذه هي الكيفية التي انتهت بها مع الشارتيين في ١٨٤٢ ومؤخرا مع المنسحبين الايرلنديين {٢١٧} عاشت حرية الصحافة في انجلترا على المن والرحمة على مدى المائة عام الماضية بمثل ما عاشت الصحافة البروسية منذ ١٨٤٢.

ان حق "الميلاد الثاني" بالنسبة للرجل الانجليزي هو حق الاجتماع الشعبي، وهو حق لم تتمتع به أي امة اخرى في اوروبا حتى اليوم. هذا الحق، رغم انه عتيق، فقد ظاهره نص القانون بوصفه حق الشعب في الاجتماع بغرض مناقشة المظالم والتوجه بالتماس ردها من السلطة التشريعية. وهذه الصياغة تتضمن حدا. اذا لم يتمخض الاجتماع عن التماس، فان الاخير يكتسب صفة ان لم نقل انها تحديدا عدم القانونية، فعلى الأقل يكون طابعه ملتبسا. في محاكمة اوكونل اكد التاج بصفة خاصة على ان الاجتماعات التي وصفت بأنها غير قانونية لم تعقد للتداول في الالتماسات. على أي حال فان الحد الاساسي تفرضه الشرطة، فيمكن للحكومة المركزية او المحلية ان تمنع أي اجتماع مقدما، او ان تتدخل وتفضيه، وقد فعلت ذلك بما فيه الكفاية، ليس فقط في كلونتارف ولكن بالفعل في انجلترا في حالة

الاجتماعات الشارتيية والاشتراكية. {٢١٨} هذا لا يعتبر على أي حال اعتداء على حقوق ميلاد الانجليزي لأن الشارتيين والاشتراكيين هم شياطين بؤساء لاحق لهم، ولا احد يستهجن ذلك عدا جريدة النورثرن ستار والعالم الاخلاقي الجديد، ومن ثم لا يسمع احد شيئا عن ذلك في القارة.

ثم حق تشكيل الجمعيات. كل الجمعيات التي تستهدف اغراضا قانونية مسموح بها، ولكن في اي حالة محددة، فان الجمعيات الكبيرة هي المسموح بها، وقد لا يشمل هذا فروع الجمعية. ان تكوين الجمعيات التي تتفرع الى فروع محلية، كل له تنظيمه، يسمح به فقط للمؤسسات الخيرية، او لاغراض مالية بصفة عامة، ويمكن فقط ان تباشر عملها في انجلترا عند اصدار شهادة رسمية من موظف معين لهذا الغرض. حصل الاشتراكيون مثل هذه الشهادة لتنظيمهم باعلان ان غرضهم كانت له هذه الطبيعة، وقد انكر هذا على الشارتيين، بالرغم من انهم قد نسخوا لائحة الجمعية الاشتراكية كلمة بكلمة على طلبهم. وقد اضطروا الان الى ان يراوغوا القانون وقد وضعوا في موقف قد توقع زلة قلم واحدة يرتكبها عضو في الجمعية الشارتيية {٢١٩} الجمعية كلها في شراك القانون. ولكن حتى بمعزل عن هذا، فان حق تكوين الجمعيات، في تحققة الكامل، هو ميزة للاغنياء، فالجمعية تحتاج الى نقود قبل اي شئ، وانه لمن الاسهل لاغنياء اتحاد المناهضين لقانون الحبوب {٢٢٠} ان يجمعوا مئات الالاف من ان تجمع الجمعية الشارتيية الفقيرة او اتحاد عمال المناجم البريطاني لتلبية النفقات المكشوفة للجمعية. وجمعية لا موارد تحت تصرفها لن يكون لها على الاغلب تاثير كبير ولا يمكن لها ان تقوم بأي تحريض.

• فورفارتس عدد رقم ٨٣، ١٦ اكتوبر، ١٨٤٤

ان حق الضبط والاحضار، اي، حق كل متهم في ان يفرج عنه بكفالة (تمثل الخيانة العظمى استثناء) الى ان يحين موعد المحاكمة، الحق الذي اطروه كثيرا هو مرة اخرى امتياز للغني. فالفقير لا يمكن ان يقدم ضمانا وعلى ذلك فلا بد ان يسجن.

اخر حقوق الفرد هذه هو حق كل انسان في ان يحاكم امام نظراءه وهو ايضا امتياز للاغنياء. فالفقير لا يحاكم من نظراءه، فهو يحاكم وبلا استثناء من اعداءه الاصيلين، لانه في انجلترا يتواجه الغني والفقير في حرب مكشوفة الواحد مع الآخر. لا بد ان يكون للمحلفين مؤهلات معينة، وطبيعتهم واضحة من حقيقة ان قائمة المحلفين في دبلن، وهي مدينة يبلغ تعداد سكانها ٢٥٠٠٠٠٠ نسمة، ليس فيها سوى ٨٠٠ شخص مؤهلين. في احدث محاكمات الشارتيين في مانشستر، واريك،

وستافورد {٢٢١} حوكم العمال من قبل ملاك الارض والمزارعين المستأجرين ومعظمهم من التوري ومن رجال صناعة وتجار، وغالبيتهم من الويج، ولكن على اي حال فهم اعداء الشارتيين والعمال. ولكن هذا ليس كل شيء. فما من قضاة محلفين محايدين. حينما حوكم اوكونل منذ اربعة اسابيع مضت في دبلن، فان كل عضو من المحلفين كان عدوا له حيث انهم كانوا بروتستانت وينتمون للتوري. "نظراءه" كان يمكن ان يكونوا كاثوليك ومنسحبين - وليس حتى هم، لانهم كانوا اصدقاءه. ان وجود كاثوليكي ضمن المحلفين كان يمكن ان يمنع حكم المحلفين. وكان يمكن ان يجعل اي حكم لهم مستحيلا، عدا التنحي. هذه الحالة بصفة خاصة هي مثل صارخ، ولكن من الناحية الاساسية هي نفس الشئ في اي قضية. ان محاكمة المحلفين هي في الجوهر مؤسسة سياسية وليست قانونية، ولكن بسبب ان كل القانون سياسي في اصوله، فان واقع الممارسة القانونية يتكشف فيها، والمحاكمة الانجليزية بواسطة المحلفين، لانها الاكثر تطورا الى حد بعيد هي تنمة الكذب القضائي والاخلاقي. ونقطة البداية هي اكدوبة "المحلف (القاضي) المحايد"، وهي تنطبع في ذهن القضاة المحلفين حتى ان عليهم ان ينسوا اي شئ يتعلق بالقضية المنظورة بما فيه ما يمكن ان يكون قد سمعه قبل المحاكمة، ويحكم فقط حسب الدليل الذي قدم الى المحكمة - كما لو كانت مثل هذه الاشياء ممكنة. الاكدوبة الثانية في موضوع "القاضي المحايد" اي من تتقوم وظيفته في تطبيق القانون وتقويم الادلة التي يقدمها الجانبين، بدون انحياز، و ب "موضوعية تامة" - كما لو كانت مثل هذه الاشياء ممكنة! اصف الى ذلك فان المطلوب من القاضي الا يمارس بصفة خاصة ورغم اي شئ تأثيرا على حكم المحلفين والا يوحى به اليهم - بمعنى آخر، عليه ان يعرض المقدمات التي تبني عليها النتائج، ولكن ليس عليه ان يستخلص النتيجة بنفسه، بل عليه الا يستخلصها حتى لنفسه، لأن هذا سيكون له تأثير على عرض مقدماته - كل هذا ومائة استحالة اخرى، وامورا لاصلة لها بالبشر وغباوات اضافية مطلوبة، وهي كذلك حتى تخفى بلطف الغباوة الاصلية والالانسانية. ورغم انه لا توجد ممارسة فعلية خادعة، الا انه في الممارسة يجرى تجاهل مثل هذه النفاية، فالقاضي يقدم للمحلفين ما يكفي بوضوح حتى يفهموا اي نوع من الاحكام عليهم ان ينطقوه، وهذا الحكم يرفع بانتظام الى المحكمة من قبل المحلفين المطيعين.

والى ما يلي! يجب ان يحمى المدعى عليه بكل الوسائل، المدعى عليه مثل الملك، مقدس لا ينتهك ولا يمكن ان يخطئ، بمعنى آخر، لا يستطيع ان يفعل شيئا على الاطلاق، واذا فعل شيئا، فلا صلاحية له. وقد يعترف المدعى عليه بجريمته فلن يفيد ذلك شيئا على الاطلاق. فالقانون يقرر انه ليس جديرا بالثقة! اعتقد ان ذلك كان في ١٨١٩ حيث اتهم رجل امرأته بالزنا بعد ان اعترفت لزوجها، خلال مرض

ظنته مميتا، انها قد ارتكبت جريمة الزنا - ولكن محامي الدفاع عن الزوجة اعترض بأن الاعتراف ليس دليلا - واسقطت التهمة. {واد، التاريخ البريطاني، لندن، ١٨٣٨ - ملاحظة انجلز} وتعزز اكثر قداسة المدعى عليه بالشكليات القانونية التي تحيط بالقضاء الانجليزي والذي يقدم مثل هذا الحقل الخصب لخدع المحامين الذين يثيرون اعتراضات تافهة. حتى ان خطأ فنيا تافها يمكن ان يفسد محاكمة كاملة لتتهدد لان تكون شيئا لا يصدق. ففي عام ١٨٠٠ وجد رجل مذنبا في جريمة تزوير ولكن افرج عنه لأن محامي الدفاع اكتشف قبل النطق بالحكم انه في ورقة النقد المزورة كتب الاسم في شكله المختصر بارتو، بينما في عريضة الاتهام كتب اسم بارتلميو كاملا. وكما قلت قبل القاضي الاعتراض بوصفه مقبولا واطلق سراح المدان. {نفس المصدر - ملاحظة انجلز} في ١٨٢٧ اتهمت امرأة بقتل طفل في وينشستر ولكن اطلق سراحها لان في حكم قضاة المحققين في اسباب الوفاة اعلن الاخير "بعد قسمهم" (قضاة مولانا الملك بناء على قسمهم يعرضون ان، الخ) ان كذا وكذا قد حدث، بينما هذا القضاء المكون من ثلاثة عشر رجلا قد اقسام ليس قسما واحدا وانما ثلاثة عشر قسما وكان ينبغي ان يقرأ الحكم "بناء على قسمهم (بالجمع) {نفس المصدر - ملاحظة انجلز} منذ عام مضى حدث ان صبيا سرق منديلا من جيب احدهم في مساء الاحد فمسك متلبسا وقبض عليه. اعترض ابوه بان ضابط الشرطة الذي قبض عليه اعتقله بشكل مخالف للقانون لأن هناك قانونا يفيد بأنه لا يجوز لاحد ان يمارس المهنة التي يتكسب منها يوم الاحد، وعلى ذلك فان رجل الشرطة ما كان له ان يقبض على احد ما يوم الاحد. وافق القاضي على هذا، لكنه واصل استجواب الصبي، وحين اعترف الاخير انه لص بالمهنة، حكم عليه بغرامة خمس شلنات لانه مارس مهنته يوم احد. استطيع ان اضيف على هذين المثلين مائة اخرى، ولكنهما واضحا بما يكفي. يقدر القانون الانجليزي المدعى عليه ويطبق ذلك ضد المجتمع الذي وجد لحمايته بالفعل. ليست الجريمة كما في اسبرطة هي التي تعاقب وانما الطريقة الغبية التي ارتكبت بها. اي شكل من اشكال الحماية ينقلب على الشخص الذي قصد ان تحميه، القانون قصد حماية المجتمع ويهاجمه، لقد قصد حماية المدعى عليه ويجرحه - لانه من الواضح ان اي شخص فقير لحد البؤس لا يتمكن من مواجهة الخداع الرسمي برفقة محام ماهر بالمثل في الخداع تقف ضده كل الاشكال التي خلقت لحمايته. ان اي شخص فقير الى حد البؤس ليكون له محام يدافع عنه او عدد مناسب من الشهود ليس لديه امل في قضية اي مشكوك فيها في الحد الأدنى. يمكن له ان يقرأ فقط قبل المحاكمة عريضة الاتهام والبيانات التي عملت اصلا من اجل القضاة ومن ثم لا يعرف تفاصيل ما الذي سيوجه اليه (وهذا شديد الخطورة خاصة بالنسبة لانسان برئ)، وعليه ان يرد على الفور حين ينتهي المدعى العام من صياغة طلباته في القضية وقد يتحدث مرة واحدة

فقط، فاذا لم يتناول كل شيء، او اذا كان الشاهد الذي لم يعتبره ضروريا قد تغيب، هنا يكون قد ضاع.

• فورفارتس عدد رقم ٨٤، ١٩ اكتوبر، ١٨٤٤

ولكن ذروة النظام بكامله هي القاعدة التي تقول بأن المحلفين الاثنى عشر يتعين ان يصدروا حكما قضائيا بالاجماع.

ما يحدث انه يغلق عليهم في حجرة ولا يسمح لهم بالخروج حتى يتفقوا او يدرك القاضي انهم لا يستطيعون ان ينتهوا الى اجماع. وهذا على اي حال فوق الطاقة البشرية بمعنى الكلمة وحين يبلغ هذا الحد مناقض للطبيعة البشرية لانه من السخف التام ان تطلب ان يكون اثنى عشر شخصا من نفس الرأي حول موضوع معين. ولكن هذا متسق. ان اجراءات محاكم التفتيش هي ان يعذب المتهم بدنيا او ذهنيا، نظام المحلفين يعلن المتهم مقدسا ويعذب الشهود من خلال الاستجواب بطريقة ليست اقل هولا من محاكم التفتيش، بل انه يعذب حتى المحلفين، لابد ان يصلوا الى حكم حتى وان سقطت السماء اثناء العملية، يعاقب المحلفون بالسجن حتى يصدروا حكما، واذا ما كانوا مفرطين في نزوتهم لأنهم يرغبون في ان يلتزموا بقسمهم، يعين محلفين جددا، وهناك اعادة محاكمة وهكذا حتى يصبح الادعاء او المحلفين مرهقين من الصراع فيسلمون بلا شروط. وهو دليل كاف على ان النظام القانوني لا يمكن ان يحيا بدون تعذيب وهو في اي الاحوال بربري. ولكن ليست هناك امكانية اخرى، اذا كنا نريد ان نحصل على يقين رياضي في امور لا تسمح بمثل هذا اليقين، ولا يمكن الا ان ننتهي الى عبث وبربرية. وتكشف الممارسة مرة اخرى ما يكمن وراء كل هذه الاشياء، وفي الممارسة يتخذ المحلفون المخرج السهل و حيث لا يوجد بديل، يحثون في قسمهم برباطة جأش تامة. في ١٨٢٤، لم يوافق احد المحلفين في اكسفورد. قال رجل: مذنب، واحد عشر: ليس مذنبا. وفي النهاية وصلوا الى تسوية، كتب المختلف "مذنب" على عريضة الاتهام وانسحب، بعدئذ اتى مقدمهم مع المحلفين الاخرين، التقطوا الورقة وكتبوا "غير" امام كلمة "مذنب" (واد، التاريخ البريطاني).

عد فونبلانك قضية اخرى، وهو محرر جريدة اكسامينر (المحقق)، وذلك في مؤلفة انجلترا في ظل سبع ادارات. في هذه الحالة ايضا لم يستطع المحلفون ان يصلوا الى قرار، وفي نهاية الامر لجأ المحلفون الى سحب قرعة، اخذوا قشتين وسحبوا، رأى القسم الذي سحب القشة الاطول هو الذي جرى تبنيه.

بينما نحن معنيون بالمؤسسات الدستورية، يمكن لنا ان نفحص المسألة بتمعن حتى يمكن ان نكمل مسحنا للمؤسسة القانونية في انجلترا. من المعروف ان قانون العقوبات الانجليزي هو الاقصى في اوروبا. حتى وقت قريب يعود الى ١٨١٠ لم يكن ادنى في بربريته من قانون كاليفورنيا {٢٢٢}، الحرق، تهشيم العظام على العجلة، قطع الجسد لأربع، نزع الاحشاء بينما لازال الشخص حيا، الخ كل هذه كانت اشكالا مستخدمة في العقوبة. منذ هذا الوقت، وهو امر حقيقي فان اشد الشناعات فظاظة قد الغيت ولكن لازالت هناك عدة حالات من الوحشية والعار لم تلحق بنصوص القانون. تطبق عقوبة الاعدام على سبع جرائم (القتل، الخيانة العظمى، الاغتصاب، اللواط، اقتحام الاماكن او الكسر، السرقة بالاكراه، والاحراق العمدى بقصد القتل)، وفي ١٨٣٧ كانت هذه فقط هي اكثر الجرائم نطاقا التي طبقت فيها عقوبة الاعدام وقصرت عليها، وبالإضافة الى ذلك، يعرف قانون العقوبات الانجليزي شكلين من العقوبة ينحاز فيها للبربرية خصوصا - النفي، الازراء من خلال المزاملة، الحبس الانفرادي، الازراء من خلال العزلة، ما من شئ يمكن اختياره اكثر قسوة او حقارة في تدمير ضحايا القانون بشكل منهجي منظم بدنيا وعقليا واخلاقيا ولانزالهم الى مستوى ادنى من مستوى الوحوش. ان المجرم الذي ينفى يجد نفسه في هاوية الانحطاط والبهيمية التي تعافها النفس وافضل الرجال لا يمكن الا ان يخضع في ستة شهور، من يرغب في ان يقرأ تقارير الشهود حول جنوب ويلز الجديدة وجزيرة نورفولك سوف يوافق حينما اقول ان ما ذكرته يقصر عن الحقيقة الفعلية. السجن في الحبس الانفرادي يجن، والسجن النموذجي في لندن، بعد ثلاث شهور من العيش، احيل ثلاثة منه الى البدلام (مستشفى الامراض العقلية - المترجم) هذا اذا تناسينا الهوس الديني الذي لايزال ينظر اليه عادة بوصفها قداسة.

ان قانون العقوبات ضد الجرائم السياسية قد انتهى تقريبا لتمائل نفس الاحكام المطبقة مع بروسيا تماما، خاصة "اثارة الفتن" واستخدام "لغة تحريضية" وقد صيغت بنفس الطريقة الغائمة التي تتيح حرية واسعة للقاضي والمحلفين. وفي هذا الحقل ايضا فان العقوبات اشق منها في اي مكان آخر، والنفي هو الشكل الاساسي.

اذا كانت هذه العقوبات القاسية وهذه الجرائم السياسية سيئة التحديد لها مغزى اقل في الممارسة مما قد يبدو طبقا للقانون، فهذا يعود، من ناحية، الى فشل في القانون ذاته، المشوش وغير الواضح حتى ان محاميا مترافعا ذكيا يمكن له ان يثير اعتراضات في صالح المدعى عليه عند كل منعطف. والقانون الانجليزي هو اما

نظام الشريعة العامة، بمعنى آخر، قانون غير مكتوب مثلما وجد في الوقت الذي جمعت فيه التشريعات اولا ثم فرزت بمعرفة السلطات القانونية، وفي معظم الامور الهامة فان هذا القانون من الطبيعي الا يكون يقينيا وغامضا، او انه القانون المكتوب، الذي يحتوي على عدد لا نهائي من المراسيم الفردية الصادرة عن البرلمان جمعت على مدى يزيد عن خمسمائة عام يناقض كل منها الاخر وتمثل ليس "دولة قانون" وانما حالة من اللا قانونية التامة. والمحامي المترافع هو كل شئ هنا، وكل من بدد وقتا طويلا في هذه الادغال القانونية في فوضى هذه التناقضات هو شديد التمكن في محكمة قانون انجليزية. لقد ادت عدم يقينية القانون بشكل طبيعي الى الاعتقاد في سلطة الاحكام التي اصدرها القضاة السابقون في قضايا مماثلة، وهو ما يفاقم من عدم اليقين، ما دامت هذه الاحكام ذاتها تناقض واحدها الآخر، وحصيلة سير المحاكمة يعتمد على تعلم وحضور ذهن المحامي المترافع. من ناحية اخرى، غياب اهمية قانون العقوبات الانجليزي هي كيفما كان الامر مسألة رحمة تماما، الخ واعتبار للرأي العام، حيث لا يرغم القانون الحكومة على ذلك بأي حال، والمعارضة النشطة لكل اصلاحات القانون تبين ان السلطة التشريعية لا تميل حتما الى تغيير حالة الامور هذه. ولكن لا ينبغي ان ينسى ان الملكية الخاصة تحكم وعلى ذلك فان هذه الرحمة تمارس فقط تجاه المجرمين "المحترمين"، اما على الفقراء، والمنبوذين، وعلى البروليتاري فتنقض وحشية القانون بكامل قوته ولا يهتم احد اقل اهتمام بذلك.

اضف الى ذلك هذا النزوع لتفضيل الاغنياء منصوص عليه بصراحة في متن القانون. بينما تخضع كل الجرائم الخطرة الى اشد العقوبات، فان الغرامة منصوص عليها لكل الانتهاكات الصغرى، والغرامات وهي نفسها بالطبع للغني والفقير والتي تؤثر قليلا في الغني او لا تؤثر فيه على الاطلاق، والتي لا يستطيع الفقير في تسع حالات من عشر الا يدفعها على الاطلاق ومن ثم يربط بدون لغط كثير الى طاحونة الدوس لبضع شهور "لعدم القدرة على السداد". يحتاج المرء الى ان يقرأ تقارير البوليس في اول صحيفة انجليزية تقع في يده حتى يقتنع بحقيقة هذا التصريح. سوء معاملة الفقير او المعاملة التفضيلية للغني في كل المحاكم القضائية غاية في الشمول، وهي تمارس علنا وبصفاقة وترد في التقارير بلا ادنى خجل في الصحف حتى انه من النادر ان يقرأ الانسان جريدة دون ان تمتلئ نفسه سخطا. دائما ما يعامل مثل هذا الرجل الغني بلطف استثنائي، وبغض النظر عن كيف كانت وحشية جريمته "دائما ما يكون القضاة غاية في الاسف" لانه تعين عليهم ان يحكموا عليه بما هو عادة غرامة تافهة تماما. لازالت ادارة القانون في هذا الصدد اكثر تجردا عن الانسانية من القانون ذاته، "القانون يطحن الفقراء بينما يحكم الاغنياء القانون"

و "هناك قانون للفقراء وآخر للاغنياء" هذه الاقوال هي اقوال صحيحة تماما وقد باتت منذ زمن طويل من الحكم. ولكن هل يمكن للامر ان يكون بخلاف ذلك؟ القضاة والمحلفون انفسهم من الاغنياء وهم يختارون من الطبقة الوسطى ومن ثم فهم متحيزون لنوعهم وقد ولدوا اعداء للفقراء. واذا اخذنا في الحساب الاثر الاجتماعي للملكية، الامر الذي لا نستطيع ان نخوض فيه الان، فلا يمكن لاحد ان يندشش بالفعل من مثل هذه الاوضاع البربرية للامور.

سوف نتعامل مع مسألة التشريع الاجتماعي المباشر التي يبلغ فيها هذا العار ذراه، فيما بعد. على اي حال لا يمكن وصفه في دلالاته الكاملة في هذه المرحلة.

دعونا اذن نلخص نتائج نقد القانون في انجلترا. مهما كانت الاعتراضات التي يمكن ان تثار ضده من وجهة نظر "الدولة الدستورية" فهي امر لا اهمية كبرى له. حقيقة ان انجلترا ليست رسميا ديموقراطية لا يمكن ان تجعلنا نتحيز ضد مؤسساتها. بالنسبة لنا هناك امر واحد ذو اهمية: هو اننا قد شهدنا في كل مكان التناقض الفطيع بين النظرية والممارسة الواحد مع الآخر. كل سلطات الدستور، التاج، مجلس اللوردات ومجلس العموم، قد انحلت امام عيوننا، لقد انتهينا الى ان الكنيسة القائمة وكل ما يسمى بحقوق المولد للمواطن البريطاني ما هي الا اسماء خاوية، وانه حتى المحاكمة من قبل المحلفين هي في الواقع عرض مظهري فقط. وانه حتى القانون لا وجود له، باختصار، وان دولة، اعطت لنفسها اساسا قانونيا محددًا واضحا، تنكر وتستغل هذا الاساس. الانجليزي ليس حرا بفضل القانون بل رغما عنه، اذا كان لنا ان نقول انه حر على الاطلاق.

وقد راينا اضافة الى ذلك اي ادغال من الاكاذيب واللااخلاقية تتبع من حالة الامور هذه، يخضع الناس انفسهم لاسماء خاوية وينكرون الواقع، انهم لا يريدون ان يعرفوا اي شئ عنه وهم يقاومون ادراك ما يوجد بالفعل، ما خلقوه بانفسهم، انهم يخدعون انفسهم ويخترعون لغة اتفاقية ذات مفاهيم اصطناعية كل منها محاكاة ساخرة للواقع ويميلون بخوف لتلك التجريدات الفارغة، حتى يتفادوا من ثم ان يمنحوا انفسهم ما هو مهم في الحياة الفعلية، وهي في الممارسة، اشياء مختلفة تماما. ان كامل الدستور الانجليزي وكل الرأي العام الدستوري ليس شيئا سوى كذبة كبيرة تعزز دائما وتحجب بعدد من الاكاذيب الصغيرة تظهر عند نقطة ما او اخرى طبيعتها الفعلية بدرجة من الوضوح في العلن. وحتى اذا انتهى شخص لادراك ان كامل هذا التركيب هو بمثابة شئ مناقض للحقيقة واكذوبة متخيلة، حتى حينئذ لا يزال ينصاع اليه، بالفعل بعناد اكثر غير مسبوق، حرصا على الكلمات الخاوية، والحروف القليلة المصنوفة التي لامعنى لها من ان تنهار، لان هذه

الكلمات هي بعد كل شئ المحور الذى يدور حوله العالم وبدونها فان العالم والبشرية يغرقهما بالضرورة ظلام الفوضى! ولا يمكن لنا الا ان ننصرف باحتقار عميق عن هذا النسيج من الاكاذيب الصارخة الخفية، من النفاق وخداع الذات.

هل يمكن لحالة الامور هذه ان تستمر طويلا؟ لامجال لذلك. ان صراع الممارسة ضد النظرية، الواقع ضد التجريد، الحياة ضد الكلمات الخاوية من اي معنى، بايجاز الانسان ضد انعدام الانسانية، يجب ان يحسم، ولاشك لدى فيمن سيكون المنتصر.

الصراع قائم بالفعل. الدستور مزعزع حتى الاساس. اي شكل يتخذه المستقبل سوف ينبثق مما قلناه لتونا. العناصر الجديدة، الغربية في الدستور هي ديموقراطية في طبيعتها، وسوف يكون من الواضح ان الرأي العام ايضا يتطور في اتجاه ديموقراطي، المستقبل المنظور في انجلترا هو مستقبل ديموقراطي.

ولكن اي ديموقراطية! ليست ديموقراطية الثورة الفرنسية، التي كان نقيضها الملكية والاقطاع، ولكن الديموقراطية التي نقيضها الطبقة الوسطى والملكية الخاصة. ان كامل التطور السابق يكشف هذا. ان الطبقة الوسطى والملكية الخاصة مهيمان، ليس للفقير حقوق، مضطهد يعامل كالخراف، يتبرأ الدستور منه ويسئ القانون معاملته، وصراع الديموقراطية ضد الارستقراطية في انجلترا هو صراع الفقراء ضد الاغنياء. ان الديموقراطية التي تتجه نحوها انجلترا الآن هي ديموقراطية اجتماعية.

ولكن الديموقراطية في حد ذاتها ليست قادرة على شفاء الامراض الاجتماعية. المساواة الديموقراطية وهم لا سبيل الى تحقيقه، ولا يمكن ان يخاض نضال الفقراء ضد الاغنياء على اسس الديموقراطية او حتى بالفعل على اسس السياسة بكاملها. وهكذا فان هذه المرحلة هي انتقال فحسب، العلاج السياسي الخالص الاخير الذي لازال علينا ان نجربه ومنه يتجه عنصر جديد للتطور على الفور، مبدأ يتجاوز كل شئ له طبيعة سياسية. هذا المبدأ هو مبدأ الاشتراكية.

هوامش

{٢٠٦} طبعت هذه المقالة بالانجليزية في كتاب: كارل ماركس وفريدريك انجلز، مقالات حول بريطانيا، مطبعة دار التقدم، موسكو، ١٩٧١.

{٢٠٧} قانون الدعاوى المتطابقة لعام ١٦٧٣ استلزم الاعتراف بعقائد كنيسة انجلترا من جانب الاشخاص الذين يشغلون مناصب حكومية. توجه في البداية ضد

محاولات اعادة تأسيس الكاثوليكية، وقد طبق هذا القانون فيما بعد ضد الطوائف والاتجاهات الدينية المختلفة التي زاغت عن عقائد الكنيسة الرسمية في انجلترا.

صدر قانون الضبط والاحضار عن البرلمان الانجليزي في ١٦٧٩. وفيما يتعلق بهذا القانون انظر ص ٥٠٦ من هذا المجلد.

قانون او وثيقة الحقوق اصدرها البرلمان البريطاني في ١٦٨٩، وحدت من حقوق الملك في البرلمان وصادقت على التسوية بين الارستقراطية العقارية وقمة البورجوازية المالية والتجارية التي تحققت كنتاج "للثورة العظيمة" التي قامت في ١٦٨٨.

{٢٠٨} وثيقة العهد الاعظم للحرية - الماجنا كارتا - هي وثيقة وقعها الملك الانجليزي جون لاكلاند في ١٥ يونيو، ١٢١٥، تحت ضغط البارونات المتمردين. وقد حدث من حقوق الملك، لصالح سادة الاقطاع الكبار، وتضمنت بعض التنازلات للفرسان والمدن.

{٢٠٩} ترجع هذه الاشارة الى الحملة الجماهيرية للاصلاح الانتخابي، وكان عام الذروة هو ١٨٣١. صدر قانون الاصلاح نتيجة لهذه الحملة.

{٢١٠} ترجع هذه الاشارة الى خطاب توماس ديكومب في مجلس العموم في ٩ اغسطس، ١٨٣٢ (انظر جدالات هانسارد البرلمانية، ١٨٣٢، المجلد الرابع عشر ص ص ١١٥٩ - ١١٦١).

{٢١١} قانون التحرر.

{٢١٢} تعود هذه الاشارة لرفض مجلس العموم في ١٢ فبراير ١٨٤٤، للطلب الذي تقدم به اعضاء الحزب الراديكالي، كريستي، ديكومب وآخرين، لنشر محاضر الجدلالات البرلمانية (انظر هانسارد، الجدلالات البرلمانية، ١٨٤٤، مجلد ٤٢ ص ص ٥٨٠ - ٦٠٠)

{٢١٣} التسع والثلاثون مقالة - رمز لايمان كنيسة انجلترا اصدرها البرلمان الانجليزي في ١٥٧١.

{٢١٤} قانون المنظمات، صدر عام ١٦٦١، استلزم الاعتراف بعقائد كنيسة انجلترا من قبل الاشخاص المنتخبون (غالبا في الادارة البلدية) وقد سحب فيما بعد.

{٢١٥} انظر ملاحظة ١٨٨ (المجلد الثالث، اعمال ماركس، انجلز).

{٢١٦} تعود هذه الاشارة الى خطاب توماس جيبون في مجلس العموم في ١٤ فبراير ١٨٤٤ (انظر هنسارد، الجدالات البرلمانية، ١٨٤٤، المجلد ٤٤ ص ٧٩٨).

{٢١٧} المنسحبون - انظر ملاحظة ١٤٩.

{٢١٨} تعود هذه الاشارة الى منع السلطات الانجليزية الاجتماعات الجماهيرية في كلونتراف الذي حدده المنسحبون الايرلنديون في ٥ اكتوبر، ١٨٤٣. كثفت الحكومة القوات في الاقليم لتمنع مظاهرات الاحتجاج. في هذه الظروف قرر اوكونل ان يلغى الاجتماع. وشجع هذا السلطات الانجليزية، التي اعتبرت ذلك علامة ضعف وقرروا ان يقدموا القادة الايرلنديين للمحاكمة. جرت المحاكمة في يناير - فبراير ١٨٤٤ (انظر ملاحظة ١٧٩ فيما يتعلق بالمحاكمة).

{٢١٩} تعود الاشارة الى اتحاد الميثاق القومي، انظر ما يتعلق به ملاحظة ١٤٣.

{٢٢٠} الاتحاد المناهض لقانون الحبوب - انظر ملاحظة ٤٠.

{٢٢١} تعود الاشارة الى محاكمات قادة جمعية الميثاق الوطني والمشاركون في حركة الاضراب في اغسطس ١٨٤٢، امرت بها السلطات في عدة مدن في انجلترا بعد قمع الحركة وقد كان هناك انتقام جماهيري. من ١٥٠٠ شخص (اغلبهم عمال) اعتقل اكثر من نصفهم وخضعوا للمحاكمة. كانت الاحكام كقاعدة غاية في القسوة. وهكذا ففي ستافورد (اكتوبر ١٨٤٢) حكم على خمسين بالنفي (مدى الحياة لكثير منهم) و ١٨٠ بالسجن لمدد مختلفة. وحكم على مجموعة كبيرة من قادة الشارتيين يتزعمها فيرجوس اوكونور، وقد انعقدت محاكمتهم في مارس ١٨٤٣ في لانكستر (وقد خفف الحكم فيما بعد بسبب الضغط الجماهيري) اضافة الى المدن التي ذكرها انجلز انعقدت محاكمات في شستر، ليفربول وبضع اماكن اخرى في خريف ١٨٤٢.

{٢٢٢} كارولينا - هو القانون الجنائي للامبراطور شارل الخامس (القانون الجنائي لكارولينا) اصدره الرايشستاغ في روزنبرج في ١٥٣٢، وقد تميز بالقسوة الشديدة للعقوبات التي قررها.

{٢٢٣} يثبت هذا المقطع ان انجلز قد نوى ان يواصل كتابة سلسلة وضع انجلترا (انظر ملاحظة رقم ٢٠٠). ومن الواضح انه خطط لوصف وضع الطبقة العاملة في انجلترا ومعالجة التشريع الاجتماعي بما فيه العمالي الذي يوجد في انجلترا.

*العنوان الأصلي: وضع إنجلترا، ٢، الدستور الإنجليزي.

المصدر: ماركس، انجلز، الاعمال الكاملة، المجلد الثالث، ص ص ٤٨٥ - ٥١٣.
كتب في مارس ١٨٤٤، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥.